إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/429
للنشر الفوري
21 سبتمبر 2015

خبراء الصندوق يصدرون تقريرا جديدا إلى لجنة الارتباط الخاصة
بشأن الضفة الغربية وغزة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات جسيمة من جراء تزايد عدم اليقين السياسي وتعطل عملية السلام. وفي ظل هذه البيئة الصعبة والهشة، يتعين على الأطراف الرئيسية المعنية – أي السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمانحين – العمل معا للحفاظ على الاستقرار المالي الكلي، وحماية المؤسسات، وضمان انتظام التدفقات الداخلة من مساعدات المانحين لتجنب حدوث تدهور في الأوضاع الاقتصادية، طبقا لآخر تقرير صدر عن خبراء الصندوق اليوم للعرض على لجنة الارتباط الخاصة (AHLC).

وقد صرح السيد كريستوف دوينفالد، رئيس بعثة الصندوق إلى الضفة الغربية وغزة، قائلا "إن تكلفة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة قد تكون فادحة، أي استمرار الركود، وارتفاع البطالة، وفي نهاية المطاف القلاقل الاجتماعية".

ومن المقرر أن تناقش لجنة الارتباط الخاصة تقرير الصندوق وحالة الاقتصاد الفلسطيني في اجتماعها المقرر انعقاده في نيويورك في نهاية الشهر الجاري. ويقدم الصندوق خدماته الفنية للضفة الغربية وغزة، بما في ذلك المشورة بشأن السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والمالية العامة والقطاع المالي، بالإضافة إلى المساعدة الفنية. ويستعرض التقرير آخر التطورات، ويناقش المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد، ويقدم المشورة بشأن السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد، كما يقدم التوصيات بشأن الإجراءات التي يتعين على كل الأطراف المعنية اتخاذها.

ويوصي خبراء الصندوق السلطة الفلسطينية بالمحافظة على انضباط السياسات لمعالجة الضغوط التي تتعرض لها المالية العامة وفجوة التمويل الكبيرة المتوقعة في 2015 التي ينتظر أن تبلغ 500 مليون دولار (أو 3.7% من إجمالي الناتج المحلي). وينبغي أن تركز التدابير المتخذة على الحد من ارتفاع فاتورة الأجور، واستحداث رسوم إدارية حكومية جديدة، وتعزيز الإدارة الضريبية.

كذلك يحث التقرير إسرائيل على تعزيز التعاون الاقتصادي، وتخفيف قيود الحركة والعبور في الضفة الغربية، والعمل مع بلدان أخرى في المنطقة لرفع الحصار عن غزة، الذي يعيق التعافي بعد انتهاء الحرب. فقد خلَّف الصراع الأخير في غزة آثارا مدمرة على كل قطاعات الاقتصاد، بالإضافة إلى الخسائر البشرية.

ووفقا لما ورد في التقرير ينبغي للمانحين المحافظة على مستوى المعونة المقدمة للاقتصاد الفلسطيني في هذا المنعطف الحاسم.

وقال السيد دوينفالد، "هناك حدود لما يمكن أن يتحقق من وراء التدابير التي تتخذها السلطة الفلسطينية لضمان الاستقرار المالي الكلي واستئناف النمو. ولا يزال الدعم القوي ومحدد المسار من مجتمع المانحين – رغم الطلبات المنافسة الأخرى على الموازنات المخصصة للمعونة – يحظى في الوقت الحالي بنفس القدر من الأهمية التي كان يحظى بها دائماً".